فاعلية التشريعات و الأنظمة الإدارية لحماية التنوع البيولوجى البحري
دراسة تطبيقيةعلي البحر الأحمر

رسالة مقدمة من

الطالب /ايمن رفعت غباشى
ليسانس الحقوق وبكالوريس الشرطة عام ١٩٩٠

لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلوم البيئية

قسم العلوم الإقتصادية القانونية والإدارية البيئية
جـامعـة عـيـن شـمـس
معهد الدراسات والبحوث البيئية
٢٠١٠

صفحة الموافقة على الرسالة

فاعلية التشريعات و الأنظمة الإدارية لحماية التنوع البيولوجى البحري
دراسة تطبيقية علي البحر الأحمر

رسالة مقدمة من الطالب/

ايمن رفعت غباشى

ليسانس الحقوق وبكالوريس الشرطة عام ١٩٩٠

لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الإقتصادية القانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة

١-ا.د/ فيصل زكى عبد الواحد
أستاذ القانون المدنى –كلية الحقوق-جامعة عين شمس
ورئيس قسم العلوم الأقتصادية بمعهد البيئة- جامعة عين شمس

٢-ا.د/محمد محمود أبو زيد
أ أستاذ الاحياء البحرية شعبة علوم البحارالأسماك
قسم علم الحيوان كلية العلوم- جامعة الأزهر

٣-ا.د/سعد محمد زكريا
رئيس قسم علوم البحار –جامعة قناة السويس

٢٠١٠

فاعلية التشريعات و الأنظمة الإدارية لحماية التنوع البيولوجى البحري
دراسة تطبيقية علي البحر الأحمر

رسالة مقدمة من الطالب/

ايمن رفعت غباشى

ليسانس الحقوق وبكالوريس الشرطة عام ١٩٩٠

لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الإقتصادية القانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف

اللجنة

١-د/ محمد محمد أبو زيد
أستاذ مساعد القانون المدنى –كلية الحقوق-جامعة عين شمس

٢-ا.د/محمد محمود أبو زيد
أ أستاذ الاحياء البحرية شعبة علوم البحارالأسماك
قسم علم الحيوان كلية العلوم- جامعة الأزهر

ختم الأجازة
إجيزت الرسالة بتاريخ / / ٢٠١٠

موافقة مجلس المعهد
/ / ٢٠١٠

موافقة مجلس الجامعة
/ / ٢٠١٠

٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ}

صدق الله العظيم

آل عمران ٥٧

إهداء
إلى روح أبى الطاهرة.

إلى من هى جنتى تحت أقدامها
إلى زوجتى
إلى أولادى

شـــكر وتـقــدير

إن الحمد والشكر لله من قبل ومن بعد والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين . يسر الباحث أن يتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير **للعالم الجليل الأستاذ الدكتور /**محمد محمود على أبو زيد أستاذ علوم البحار البيولوجية سيادته مشكوراً بالموافقة على الإشراف على الرسالة ، فأبى سيادته إلا أن يجود على الباحث بفيض علمه وكرم أخلاقه وسعة صدره ، ونصائح وتوجيهات سديدة كان لها بالغ الأثر فى إخراج هذا البحث فى صورته الحالية جزاه الله خير الجزاء.

كما يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير والعرفان **الأستاذ الدكتور /** أ. د محمد محمد أبو زيد أستاذ القانون المدني لتفضل سيادته بالموافقة على الإشراف على الرسالة حيث كان لإرشاداته وملاحظاته الأثر البالغ فى إرشاد الباحث لإخراج البحث فى صورته الحالية .

كما يتوجه الباحث بأسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل **للدكتور/ محمد سالم** عبد الرحمن مدير إدارة محميات جنوب سيناء على تشجيعه ودعمه للباحث الذى لا أجد من كلمات تعبر عن شكرى وتقديرى إلا أن أدعو الله أن يجزيه خير الجزاء .

وأخيراً أقدم موفور شكرى وعظيم تقديرى إلى الأساتذة الأفاضل الذين تفضلوا بقبول مناقشتى .

الباحث

المستخلص

قد أصبحت معالجة مشكلات الحفاظ على التنوع البيولوجى بصفة عامة والتنوع البيولوجى البحري على وجه الخصوص شاغلاً رئيسياً في السنوات الأخيرة ، حيث أدت الأنشطة البشرية الغير مستدامة الى تهديدات غير مسبوقة فنجم عن هذه الأنشطة تدمير الموائل وتجزئتها وتدهورها بما فى ذلك التلوث والإستخدام الجائر للأنواع النادرة المهددة بالأنقراض

ومن ثم اتجهت مصر إلى تطور الأنظمة التشريعية [1] بما يتواكب مع مخاطر ذلك التهديد فتسن السلطات التشريعية بكافة مستوياتها القوانين اللازمة لتوفير حماية فعالة لكافة الأنواع والموائل البحرية وتهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على بعض أنواع المخالفات البيئية ووسائل الضبط الإدارى المستخدمة فى حصر تلك المخالفات الناتجة عن النشاط البشرى كجزء من التشريع البيئى فى مصر و كيفية توفير الحماية القانونية والإدارية التى يتم من خلالها الحفاظ على التنوع البيولوجى البحرى من التدهور ومراعاة حق الأجيال القادمة فى استخدام هذا التنوع للمنطقة محل الدراسة .كما يحاول البحثÂرساء قواعد فلسفة التنمية المستدامة لموارد البيئة البحرية بتنوعها البيولوجى من خلال الإستخدام الرشيد لهذا التنوع ,æتحاول الدراسة

[1] يرجع إلى ما استحدثه قانون البيئة ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية رقم ٣٣٨ لسنة١٩٩٥ من مواد ٤٨ حتى ٥٩ بشأن التلوث الناجم عن السفن ، و٦٠ حتى ٦٥ بشأن التلوث بالمواد الضارة ، و٦٦ إلى ٦٨ بشأن تلوث البيئة المائية لمخلفات الصرف الصحى .

مساعدة المهتمين بقضايا التشريع البيئى فى رسم سياساتهم التشريعية لحماية البيئة البحرية بتنوعها البيولوجى كأحد مبادئ التنمية المستدامة .

وقد قام الباحث بإعداد مقياس للوقوف على فاعلية مواجهة تلك المخاطر التى تهدد التنوع البيولوجى البحرى وعرضه على الأفراد المعنيين بحماية المنطقة محل الدراسة من السلطات القضائية والتنفيذية والمحميات الطبيعية وكذا العاملين برياضة الغوص jæeقد أظهرت نتائج استطلاع الرأى أن هناك اختلاف واضح بين آراء الجهات الثلاثة أيضاً تجاه فاعلية القوانين والعقوبات الموقعة ضد المخالفين وعدم ردعهم وعدم توفير الحماية الكافية التنوع البيولوجى البحرى وذلك على النحو السابق إيضاحه فى الجزء الأخير من هذه الدراسة .

الملخص

خلال العقود القليلة الماضية ، تطورت التشريعات البيئية الدولية والوطنية ، ومنها مايستهدف الحفاظ على لتنوع البيولوجى البحري وحماية موارده الطبيعة ، وقد جاء هذا التطور كاستجابة للاهتمام العالمى ، الذى تنامى فى السنوات الأخيرة للعمل على الحفاظ على التنوع البيولوجى ، نظراً لأهميتة الحيوية كمصدر للاحتياجات الأساسية للإنسان ، وكذلك لما يمثله من قيم جمالية وثقافية Gقتصادية للإنسانية .

والحفاظ على التنوع البيولوجى يعنى البقاء على الأنواع النباتية والحيوانية والموائل الطبيعية على اختلافها ، والحيلولة دون كل الممارسات والأنشطة التى يمكن أن تؤدى إلى اختفاء أو تهديد لتلك الأنواع والموائل الطبيعية .وتنبع أهمية التنوع البيولوجى من كونه يشكل ثروة بيولوجية لا تقدر بثمن للأجيال الحالية والقادمة على حد سواء . فالأنواع البحرية تشكل مخزوناً حياً للجينات الوراثية القابلة للتجدد ،والقادرة على استيعاب العديد من تطورات التكنولوجيا الحيوية المحتملة مستقبلاً ، وغير المنظورة حالياً ،و التى يمكن أن تؤدى إلى استكشافات علمية هائلة فى مجال علاج الكثير من الأمراض ، وتحقيق رفاهية الإنسانية . و هو أحد المصا Ñi الرئيسية فى غذاء الإنسان، ومصدر للعديد من المواد الأولية الضرورية فى معظم الصناعات الأساسية كالأدوية والعقاقير ومواد البناء وغيرها . كما تلعب الكائنات الدقيقة دوراً أساسيا فى استقرار النظم الايكولوجية وتوازنها وضمانÅستمراريتها .

كما أن البحر الأحمر هو أحد أهم رموز التنمية فى مصر وخاصة التنمية السياحية.فيجب أن تكرس كل الجهود – سواء الفردية أو العامة –لأفضل استغلال مستدام والمحافظة عليه وصيانته

لكى يستمر عطائة جيلاً بعد جيل .ويجب أن يدرك المجتمع أن تدهور بيئة البحر الأحمر من التلوث والصيد الجائر وكافة الممارسات غير مستدامة الأخرى ما هو إلا تهديد صارخ لفقد التنوع البيولوجى البحري ومن ثم تهديد التنمية السياحية والتى تعتبر من أهم مصادر الدخل القومى.Å ن الأمر جد خطير ويحتاج إلى تعاون جميع الأفراد والمؤسسات والوزارات والمحليات والباحثين والقانونيين .

وتنحصر المشكلة هذا البحث فىÃ نه على الرغم من حرص بعض التشريعات المصرية على حماية التنوع البيولوجى البحري ، ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما أصدره المشرع فى القانون ١٩٨٢ و أخرها القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة ،والذى يعتبر أول قانون فى مصر يضفى الحماية القانونية على جميع مكونات البيئة فى مختلف مكوناتها مثل الماء والهواء والأرض والبحار والمحيطات الطبيعية ومتابعة المخالفين ومعاقبتهم ,وعلى الرغم من تعدد تلك القوانين والقرارات الخاصة بحماية التنوع البيولوجى البحري ، إلا أنها أخفقت فى توفير الحماية الكافية ، ويدعو الباحث هنا إلى البحث عن الأسباب التى أدت إلى هذا الإخفاق وكيفيةÅ زالتها وهذه هى المشكلة التى يتصدى لها هذا البحث والمتمثلة فى مدى فاعلية التشريعات القانونية والأنظمة الإدارية ، كما أن هناك بعض المعوقات التى تحول دون توفير الحماية الأكيده للتنوع البيولوجى البحري ، منها الصلة بين التشريعات القانونية والأجهزة والإدارية التنفيذية المنوط بها تلك الحماية ، وقد ثبت من الدراسة وجود تشريعات على مستوى عال من الدقة والشمول لا قيمة لها ولا فائدة منها إلا إذا كان تنفيذ وتطبيق هذه القوانين محل عناية كبيرة حتى تتحقق الحماية المطلوبة ، هذا غير ضعف الجزاءات الجنائية التى نصت عليها التشريعات الخاصة بحماية التنوع البيولوجى البحري مما شجع المخالفين على تكرار تلك الجرائم.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة وتحديد أنواع ومصادر تهديد التنوع البيولوجى البحري وتقييم هذه المصادر والنتائج المترتبة عليها وبيان خطورتها و أسبابها وكيفية القضاء عليها، كما يهدف إلى دراسة وتحليل التشريعات القانونية المختلفة الخاصة بحماية البيئة البحرية بغرض معرفة أوجه الموجودة بها، وبيان مدى كفاءتها فى تحقيق الحماية المطلوبة حال تطبيقها بجدية.

لذا وعلى ضوء دراسةæتحليل العديد من الظواهر ، وكذا بعد استعراض وتحليل الهيكل التشريعى والهيكل المؤسسى المصرى فلقد تحدد Ê أهم نقاط القصور والضعف ، التى تقف حائلاً دون فاعلية الهيكل التشريعى المصرى فى هذا المجال من وجهة نظر الباحث – فى عدة نقاط من أهمها: عجز الهيكل المؤسسى المصرى عن مقابلة التشريعات المصرية فى هذا ، نظراً لعدم وجود الكوادر الكافية والمدربة ، والاحتياج إلى تطوير برامج البحوث والدراسات فى المؤسسات العلمية المعنية لقضية الحفاظ

على التنوع البيولوجى فى مصر ، و تجاهل التشريع المصرى للدور الذى يمكن أن تقوم به المنظمات غير الحكومية فى مصر بالإضافة إلى تجاهل أجهزة الدولة للأحوال المعيشية للسكان الأصلين من البدو الذين يقطنون مناطق المحميات الطبيعية ، وغيرها من المناطق الغنية بالموارد الطبيعية ، وعدم تأمين سبل العيش لهم ، وحجب نصيبهم العادل فى المنافع المتولدة من الحفاظ على الموارد البيولوجية ، مما يدفعهم للمزيد من الممارسات السلبية تجاه بيئتهم ، وهناك احتياج لتطوير فى المناهج التعليمية لتعزيز المفاهيم البيئية الايجابية عند النشء وكذا تطوير برامج الأعلام والتوعية الجماهيرية بقضايا البيئة . بالإضافة إلىÂفتقار التنسيق والتعاون بين كافة الأطراف المعنية بقضية الحفاظ على التنوع البيولوجى فى مصر.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
الباب الأول: التعريف التنوع البيولوجى البحرى	
Çلفصل الأول:ماهية التنوع البيولوجى البحرى	٨
المبحث الأول: تباين المجتمعات والأنظمة البيئية	١٠
المبحث الثانى:أماكن تواجد التنوع البيولوجى البحرى	١٢
المبحث الثالث:القيم الأخلاقية للحفاظ على التنوع البيولوجى البحرى	١٧
المبحث الرابع:الاسلام وصون التنوع البيولوجي البحرى	١٨
الفصل الثانى :العوامل التى تؤدى الى فقد التنوع البيولوجى البحرى	٢٠
المبحث الأولً : تدهور الموارد البحرية	٢٠
المبحث الثانى:أمثلة على تدهور الموائل المائية	٣٥
المبحث الثالث:الانقراض	٣٦
الفصل الثالث: القيمة الاقتصادية التنوع البيولوجي البحرى	٤٠
المبحث الأول: الطبيعة الاقتصادية للموارد التنوع البيولوجى البحرى	٤٠
المبحث الثانى: الأدوات الاقتصادية لمواجهة مشاكل التنوع البيولوجى البحرى	٤٣
المبحث الثالث: القيم الاقتصادية المباشرة للاستخدام	٥١

الموضوع	الصفحة
المبحث الرابع: القيم الاقتصادية غير المباشرة للتنوع البيولوجى البحرى	٥٣
الباب الثانى: الإطار التشريعى لحماية التنوع البيولوجى البحرى	
الفصل الأول: التشريعات الوطنية	٥٨
المبحث الأول: مصادر قانون حماية البيئة	٥٩
المبحث الثانى :طبيعة تشريعات حماية البيئة	٦٤
المبحث الثالث: عرض لبعض التشريعات الوطنية البيئية	٧٢
المبحث الرابع: الحماية القانونية للتنوع البيولوجى البحري في التشريعات المصرية.	٧٥
الفصل الثانى: المفهوم القانوني للجريمة البيئية	٩٧
المبحث الأول:اركان الجريمة البيئية.	٩٩
المبحث الثانى: السمات المميزة لجرائم التنوع البيولوجي البحري	١٠٢
المبحث الثالث: العوامل المسببة لجرائم التنوع البيولوجى البحري	١٠٤
الفصل الثالث: معوقات تطبيق قوانين حماية البيئة البحرية	١٠٦
المبحث الأول: مفهوم تطبيق قوانين وتشريعات حماية البيئة البحرية	١٠٦
المبحث الثانى: المعوقات المؤسسية لتطبيق قوانين وتشريعات البيئة	١١٦
المبحث الثالث: المعوقات الموضوعية لتطبيق قوانين وتشريعات البيئة	١٣١
المبحث الرابع: المعوقات الأجرائية لتطبيق قوانين وتشريعات البيئة	١٣٥
الباب الثالث الحماية القانونية للتنوع البيولوجى البحرى بالمعاهدات والتشريعات الدولية	
الفصل الأول: أساس الالتزام بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها	١٤٤
المبحث الأول: مبدأ عدم التعسف فى استعمال الحق	١٤٤
المبحث الثانى: مبدأ حسن الجوار	١٤٩
المبحث الثالث: مبدأ العناية الواجبة	١٥٢
الفصل الثانى. الاختصاص الدولي لتنفيذ الالتزام بحماية البيئة البحرية	١٥٦
المبحث الأول: اختصاص دولة العلم في تنفيذ الالتزامات بحماية البيئة البحرية	١٥٧
المبحث الثانى: اختصاصات الدولة الساحلية في تنفيذ الالتزام بحماية البيئة البحرية	١٥٩

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: اختصاص دولة الميناء في تنفيذ الالتزام حماية البيئة البحرية	١٦٣
الباب الرابع : دراسة تحليلية للمنطقة محل الدراسة	
الفصل الأول:البحر الأحمر و التنمية السياحية	١٦٦
المبحث الأول:الخصائص الجغرافية لبيئة البحر الأحمر	١٦٦
المبحث الثانى:القواعد البيئية للتنمية السياحية على ساحل البحر الأحمر	١٧٠
المبحث الثالث: المحميات البحرية وحماية التنوع البيولوجى البحرى الحاضر والمستقبل	١٨٢
الفصل الثانى : الدراسة الحقلية	١٩٤
المبحث الأول: استقصاء الرأي**.**	١٩٤
المبحث الثانى:عرض وتحليل لبعض المخالفات والحوادث المرتكبة بالبحر الأحمر	١٩٩
المبحث الثالث: الطاقة الاستيعابية لبعض الأنشطة السياحية في البحر الأحمر	٢٠٥
الخاتمة	٢١٠
النتائج	٢١٠
التوصيات	٢١٢
الملاحق	٢١٦
المراجع	٢٤٦

فهرس الصور الجدول والأشكال

الموضوع	الصفحة
خريطة توضح أماكن تواجد الشعاب المرجانية فى العالم وكثافته	١٣
صورة المراجين اللينة	١٤
صورة المراجين و تكون الحاجز المرجانى الحافى	١٥
صورة الحاجز المرجانى	١٥
صورة الجزر المرجانية الحلقية	١٦
صورة جوية يظهر بقعة النفط تتمدد على ساحل خليج المكسيك	٢٤
جدول لأعداد الأنواع المهددة بالانقراض في الفصائل الأساسية	٣٨
جدول نتائج تحليل التكلفة فى مقابل العائد فى اختيارات تنموية فى بحيرة بكويت فى مقاطعة بلوان بالفلبين	٤٩
خريطة دول حوض البحر الأحمر	١٦٩
بيان يوضح هل القوانين المطبقة على حماية التنوع البيولوجى البحرى كافية أم يشوبها نقصان	195
بيان يوضح هل تلك القوانين مسوفاه جميع الأغراض الخاصة بحماية التنوع البيولوجى البحرى	195
بيان يوضح هل مواد القانون تعرضت لحماية التنوع البيولوجى البحرى بصورة صريحة	195
بيان يوضح هل المعايير المطبقة فى توقيع العقوبات رادعة للمخالفين	196
بيان يوضح هل يوجد ثغرات فى تطبيق العقوبات على المخالفين	196
بيان يوضح هل يوجد نقص فى القوانين المطبقة على حماية بيئة التنوع	196

الموضوع	الصفحة
البيولوجى البحرى	
بيان يوضح هل العقوبات الموقعة على السفن الأجنبية رادعة لعدم معاودة ارتكاب تلك المخالفات	197
بيان يوضح هل المبالغ المالية الموقعة على المخالفين تكفي لإزالة الآثار الناتجة عن التلوث أو تدمير ا التنوع البيولوجى البحرى	197
بيان يوضح هل تلك العقوبات رادعة للمخالفين المصريين وأدت إلى خفض حجمهم	197
بيان يوضح هل توافق على تشديد العقوبات الموقعة حالياً على المخالفين المصريين والأجانب	١٩٨
بيان يوضح مخالفات لمرتكبة بمنطقة جنوب سيناء السفن واللنشات فى الفترة من ١٩٩٤-٢٠٠٥	١٩٩
بيان يوضح مخالفات المرتكبة بمنطقة جنوب سيناء الفنادق فى الفترة من ١٩٩٤-٢٠٠٥	١٩٩
بيان يوضح مخالفات المرتكبة بمنطقة جنوب سيناء الأفراد فى الفترة من ١٩٩٤-٢٠٠٥	٢٠٠
تحليل لأنواع المخالفات المرتكبة بخليج العقبة فى الفترة١٩٨٧-٢٠٠٦	٢٠٠
تحليل لنسبة حوادث السفن واللنشات السياحية والتجارية بخليج العقبة الفترة١٩٨٧-٢٠٠٦	٢٠١
تحليل لنسبة التدمير بالشعاب المرجانية الذي الحقتة فى حوادث السفن واللنشات بخليج العقبة فى الفترة١٩٨٧-٢٠٠٦	٢٠١
تحليل لم تم من اجراءات قضائية فى حوادث السفن واللنشات السياحية والتجارية بخليج العقبة فى الفترة١٩٨٧-٢٠٠٦	٢٠٢
صورة توضح حجم الدمار الذى خلفتة السفينة (فاطيماM)	٢٠٤
شكل يوضح معدلات تأثر مواقع الغوص بجنوب سيناء برياضة الغوص معبرا عنها بنسبة مساحة الأجزاء المكسورة الى اجمالى كثافة الشعب المرجانية السليمة بكل موقع	٢٠٧
شكل يوضح العلاقة بين كثافة أنواع الشعاب المرجانية المختلفة ومعدلات	٢٠٧

الموضوع	الصفحة
تأثرها برياضة الغوص بجنوب سيناء	
شكل يوضح حسابيا الفرق بين معدلات النمو و أجمالى الفاقد السنوي فى الشعاب المرجانية	٢٠٨
شكل يوضح عدد الرحلات السنوية التى ينظمها مراكز الغوص العاملة بالمنطقة	٢٠٨
شكل يوضح عدد رحلات اللنشات اليومية لمواقع الغوص المختلفة بالمنطقة خلال عام ٢٠٠٢ بناء على سجلات مكتب حماية الساحل بشرم الشيخ	٢٠٩

فهرس الملاحق

الموضوع	الصفحة
مجموعة الاتفاقيات الإقليمية والعالمية الخاصة بالموارد الأحيائية والبيئات الطبيعية	٢١٦
مجموعة الاتفاقيات الإقليمية والعالمية الخاصة بالبيئة البحرية	٢٢٠
Çتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار	٢٢٤
الإجراءات المتبعة في حالة الحوادث البيئية (الصادرة من إدارة محميات جنوب سيناء)	٢٣٠
تعليمات محمية رأس محمد الخاصة بمنطقة التخييم (الصادرة من إدارة محميات جنوب سيناء)	٢٣٤
الاشتراطات البيئية الواجب توافرها في مراكب الغوص السياحي من واقع القوانين والقرارات البيئية(الصادرة من إدارة محميات جنوب سيناء)	٢٣٥
تعليمات شركات السفاري العاملة بمحمية نبق(الصادرة من إدارة محميات جنوب سيناء)	٢٣٨
التعليمات المنظمة للرحلات داخل محمية ابو جالوم(الصادرة من إدارة محميات جنوب سيناء)	٢٤٠
قواعدÃÇÅ مواقع الغطس(الصادرة من جهاز شئون البيئة)	٢٤١

الشهادة الصادرة من جهاز شئون البيئة بخصوص رفع الحجز التحفظى للسفينة فاطيما(M)	٢٤٥